

التي ارسلت الى الامم المتحدة لم تهدأ بعد ، ولهذا لم يمر أكثر من يومين على استلام السلطات الاعلام عن اقامة الحركة حتى كان حاكم لواء حيفا يرد على المؤسسين انه بعد ان اطلع على أهداف الحركة « وعلى مواد أخرى عرضت علي... فاني أعلن... أن « حركة الأرض »... هي جمعية اقيمت قصد المس بكيان دولة اسرائيل وسلامتها» (١٠٩)، ولهذا فانها حركة محظورة ، واذا ما استمرت في العمل فستتخذ ضدها الاجراءات الضرورية . وفي الوقت نفسه اشتد الهجوم على « الأرض » من كافة اجهزة الاعلام والصحف الاسرائيلية .

ومرة أخرى توجهت « الأرض » بالشكوى الى المحكمة العليا التي حادت هذه المرة عن موقفها التقليدي وقررت الدخول في نقاش سياسي مع أهداف « حركة الأرض » ، توصلت في نهايته الى نتيجة مفادها أن ذلك البند من أهداف الحركة الذي يتعلق بالشعب الفلسطيني « يشجب شجبا كاملا ومطلقا وجود دولة اسرائيل عامة ، ووجود الدولة ضمن حدودها الحالية خاصة » (١١٠). أما البند الآخر الذي يتحدث عن تأييد « حركة التحرر والوحدة الاشتراكية » في العالم العربي ، فقد اعتبرته المحكمة تبنيا « لاتجاهات العداء لدولة اسرائيل [في العالم العربي] ، وللتوجه نحو تصفيتها عنة » (١١١)، ولهذا أعلنت موافقتها على رفض السلطات تسجيل « حركة الأرض » او الاعتراف بها . اما السلطات فلم تجد أحسن من هذه المناسبة لتوجه ضربتها الى « الأرض » . فبعد صدور القرار بيومين اعتقل ثلاثة من قادتها ، بعد أن أعلنت الشرطة اعتقادها انهم ارتكبوا مخالفات أمنية خطيرة « لان عملاء للمخابرات اللبنانية والمصرية القي القبض عليهم مؤخرا في اسرائيل اعلموا المحققين انه طلب منهم الاتصال باولئك الاشخاص » (١١٢) (الذين أطلق سراحهم على أية حال ، فيما بعد ، دون توجيه أية تهمة اليهم ، وفرضت عليهم الإقامة المنزلية) . ثم اتجه وزير الدفاع الى تطبيق صلاحياته وفق أنظمة الطوارئ ، فأعلن ان « جماعة الاشخاص المعروفة باسم جماعة الأرض او حركة الأرض ، وليكن اسمها مهما يكن من وقت ، وكذلك مجموعة الاشخاص المتحدة ضمن شركة الأرض المحدودة ، بما في ذلك مجموعة الاشخاص التي قامت من جراء نشاط مشترك لاصحاب أسهم الشركة المذكورة او اي جزء منهم ، هم منظمة غير قانونية » (١١٣). ولقد نتج عن هذا الاعلان حل « حركة الأرض » واجهزتها وحظر نشاطها ، تحت طائلة العقاب بالسجن حتى ١٠ سنوات لمن يحاول الاستمرار في هذا النشاط ، ثم الاستيلاء على ممتلكاتها .

ومع انتهاء اجراءات حل « الأرض » وتصفية اجهزتها وفروعها ، ظهر وكأن الحركة وصلت الى نهاية طريق مسدود ، خصوصا وان ايا من الفئات السياسية في اسرائيل لم يبد أسفه عليها ، عدا افراد قليلين (١١٤). وقد حاد عن هذا الموقف ، رسميا ، الحزب الشيوعي الذي أعلن انه : « في رأينا ان المحاكم لم تعد للحسم في شرعية الحركات السياسية... وجعل المحاكم قيما على الحركات السياسية يبدد الفصل الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية... وان حرمان جماعة « الأرض » من حق العمل السياسي المشروع أمر لا يمس جماعة « الأرض » فقط ويجحف بحق فئة من فئات جماهير الشعب العربي في العمل السياسي المشروع بل هو اعتداء على الحريات الديمقراطية في البلاد تحت ستار الامن المزييف وهو اجراء نرفضه ونندد به » (١١٥). وكان « جبهة » (الاسم المستعار لعضو الكنيست الشيوعي اميل حبيبي) قد كتب ، بعد الهجوم الذي تعرضت له « الأرض » على اثر ارسال مذكرتها الى الامم المتحدة : « اننا نرجو أن تستخلص جماعة « الأرض » النتائج الصحيحة من التطورات الثورية الجديدة في [العالم العربي] وفي مجموعة حركة التحرر القومي . ففي هذه الحركة أصبح الآن جميع الثوريين ، طلاب التحرر الكامل والاشتراكية ، يسرون في جبهة واحدة ، ويذا واحدة - وغدا حزبا واحدا... وهذا الحزب هو في بلادنا الحزب الشيوعي » (١١٦).